

أوضاع التعليم في الجزائر في منتصف القرن التاسع عشر من خلال جريدة "المبشر"

د. إبراهيم لونيبي

جامعة سيدي بلعباس

قسم التاريخ

مقدمة:

من المعروف أن الوضع التعليمي في الجزائر خلال العهد العثماني كان متطورا إلى حد ما، وهذا رغم عدم وجود سياسة تعليمية مسطرة من السلطات الحاكمة، ويعود هذا التطور إلى ممارسة الشعب لهذا الواجب بكل حرية، وبأمواله الخاصة، ولم تكن الدولة تتدخل في ذلك إطلاقا حتى أن بعض الذين زاروا الجزائر خلال هذا العهد أو في السنوات الأولى من الاحتلال أجمعوا كلهم تقريبا على ضالة نسبة الأمية في الجزائر⁽¹⁾.

والسؤال الذي يتبادر إلى الأذهان في هذه الحالة هو: هل بقيت الأوضاع التعليمية في الجزائر بعد الاحتلال الفرنسي كما كانت في العهد العثماني أم أنها تغيرت؟ وهل كان هذا التغيير إيجابيا أو سلبيا بالنسبة للأهالي؟ وهل كانت للإدارة الاستعمارية في الجزائر سياسة تعليمية خاصة بالأهالي أم لا؟ وما هي الأهداف التي كانت تسعى إلى تحقيقها من وراء كل ذلك؟

1 - المنشآت التعليمية وكيفية تنظيمها:

لم يكن في الجزائر قبل بداية الخمسينيات أي نظام فرنسي خاص بتعليم الأهالي، فالمسلمون كانوا يتعلمون في الكتاتيب القرآنية والزوايا والمساجد على نفقاتهم الخاصة، ونفقة الأوقاف، ولكن حتى هذا النوع من التعليم الأهلي بدأ ينهار عندما

استولى الفرنسيون على الأوقاف التي تعتبر من أهم موارده. وقد كتب دي توكفيل في أحد تقاريره سنة 1847م، واصفا هذه الحالة قائلاً: "لقد استولينا في كل مكان على الأموال -أموال المؤسسات الخيرية التي غرضها سد حاجيات الإحسان والتعليم العام - وذلك بأن حولناها جزئياً عن استعمالاتها السابقة وأنقصنا المؤسسات الخيرية وتركنا المدارس تتداعى وبعثنا الحلقات الدراسية، لقد انطفأت الأنوار من حولنا، وتوقف توظيف رجال الدين، ورجال القانون، وهذا يعني أننا جعلنا المجتمع الإسلامي أشد بؤساً، وأكثر فوضى، وأكثر جهلاً، وأشد همجية بكثير مما كان عليه من قبل أن يعرفنا"⁽²⁾.

أمّا بالنسبة للتعليم الأوربي فإن فرنسا كانت تقوم بفتح مدارس خاصة بالمعمرين، وكانت من حين لآخر تقبل بها عددا من الأهالي، إذ ذكرت المبشر⁽³⁾، في عددها ليوم 30 ديسمبر 1847م، أنه تم قبول حوالي 120 تلميذا جزائريا في المدرسة الفرنسية الكائنة بمدينة عنابة، وحوالي 70 تلميذا بالمدرسة الكائنة بقسنطينة، إلا أن المبشر لم تذكر لنا إلى أي الطبقات ينتمي هؤلاء التلاميذ، ومن المؤكد أنهم من أبناء البيوت الكبيرة والقيادات العربية.

ولقد أفصحت الجريدة عن نية الإدارة الاستعمارية ورغبتها في الاهتمام بالتعليم الأهلي لأول مرة في عددها الصادر يوم 15 أوت

1849م، حيث كتبت أن الإدارة قد رقت لحالة التعليم في الجزائر الذي أصبح مهملاً إلى أقصى حد، ولكن الغريب أن الجريدة قد حملت مسؤولية ذلك للإدارة العثمانية قبل 1830م، وهي بذلك تحاول أن تغالط الرأي العام الجزائري وتبعد المسؤولية عن الإدارة الفرنسية التي مضى عليها في الجزائر قرابة العشرين سنة، "وكان سبب زوال التعليم بهذه البلاد غفلة الدول السالفة".

إلا أن الحقيقة التاريخية تقول عكس ذلك أي أن المسؤولية في تدهور أوضاع التعليم في الجزائر تتحملها الإدارة الاستعمارية وليس غيرها⁽⁴⁾، وهذا بشهادة بعض رجالاتها، إذ كتب الجنرال دوماس في أحد تقاريره المرفوعة للسلطات في باريس: "مر خلال احتكاكنا بالأهالي أن وجدنا نصف بنوهم يعرفون القراءة والكتابة وأنه في كل عرش وفي كل حي توجد مدرسة إلا أنه بعد 20 سنة من الاحتلال أصبح من الصعب جدا العثور على موظفين يتولون القضاء" ويذكر كذلك أنه في سنة 1840م كان يوجد بمدينة الجزائر التي يقطنها 12 ألف عربي 24 مدرسة تستقبل أكثر من 600 تلميذ إلا أنه لم يبق منها في شهر فيفري 1846 سوى 14 مدرسة يدرس فيها حوالي 400 تلميذ فقط⁽⁵⁾، كما كتب الجنرال فاليري سنة 1834م قائلاً بأن: "كلّ العرب -الجزائريين - تقريباً يعرفون القراءة والكتابة حيث هناك مدرستان في كل قرية" وكتب الجنرال دوموتبول سنة 1850م في التقرير الذي رفعه لرئيس

الجمهورية لويس نابليون: "أن الدراسات الإسلامية كانت في وضع مزدهر نسبيا عشية الاحتلال"⁽⁶⁾

كما أضافت المبشر سببا آخر أدى إلى تدهور التعليم في الجزائر ويتمثل في "ترادف الحروب بأطراف الإيالة"⁽⁷⁾، وهذا سبب معقول إلى حد ما إلا أنه يثير تساؤلا هاما وهو هل هذه الحروب توقفت نهائيا سنة 1850م أي عندما شرعت الإدارة الاستعمارية في التفكير في وضع سياسة تعليمية خاصة بالأهالي؟ إن هذه الحروب -الثورات - لم تتوقف بل أنها ازدادت حدة⁽⁸⁾، وهذا يدفعنا إلى طرح تساؤل أكثر أهمية وهو لماذا إذن بدأت فرنسا تفكر في الاهتمام بالتعليم مع بداية الخمسينيات والأمن والاستقرار لم يتحققا بعد وهذا رغم محاولة الجريدة مغالطة الأهالي عندما كتبت تقول: "والآن والحمد لله قد عم الخير والهناء ويمكن للدولة الاشتغال بانتشار قواعد العلم على من هو تحت حمايتها؟"، وهل فعلا كانت مشفقة على الأهالي الذين كانوا يسبحون في بحر من الأمية والجهل؟ أم أن هناك أسبابا ودوافع أخرى دفعتها إلى الاهتمام بتعليم الأهالي وبناء بعض المدارس لهم؟

الحقيقة هي أن الإدارة الاستعمارية لم تضع كل هذه الأمور في حساباتها بل إن ما دفعها إلى إبداء رغبتها في تعليم بعض الأهالي (وليس كل الأهالي) هو إيجاد طبقة من رجال الدين، لأنها بعد مرور حوالي عشرين سنة على الاحتلال، وجدت نفسها في حاجة

ماسة إلى علماء توظفهم في المناصب الشرعية وخاصة لما أدركت أن لرجال الدين أهمية كبيرة في الأعراس والمدن الجزائرية المختلفة⁽⁹⁾، لهذا أرادت الإدارة الاستعمارية أن تبعث الروح من جديد في التعليم التقليدي المبعثر والمهمل من طرفها وأن تدخل عليه بعض التعديلات حتى يكون في خدمة مصالحها، وأهدافها، وهذا الدافع يمكن لنا استنتاجه من المقالة التي نشرتها المبشر يوم 15 أوت 1849م حيث أوضحت أهداف الإدارة الفرنسية من الاهتمام بالتعليم الأهالي: "لهذا فإن السلطات الفرنسية ستشرع في بناء المدارس بكل العمالات لأبناء المسلمين الذين تخرجوا من الزوايا والمساجد ليواصلوا فيها تعليمهم في الفقه، والدين، والأدب، والحساب، وغير ذلك وبعد أن يتحصلوا على كل هذه العلوم يشتغلون في الوظائف المخزنية أو الشرعية على حسب العلم الذي تعلمه (كذا)".

ويتضح لنا هذا الاهتمام بشكل جلي مما أعلنته (المبشر) عن إنشاء المدارس الثلاث في كل من المدية وتلمسان وقسنطينة، إذ ذكرت أن الهدف منها هو نشر العلوم الراقية "وسوف يجد البايك بعد ذلك الأشخاص المناسبين في الوظائف كالمفاتي والقضاة والأئمة، ونحو ذلك."⁽¹⁰⁾

المدارس الثلاث (المدية، تلمسان، قسنطينة):

ذكرت (المبشر) أن إنشاء هذه المدارس لم يتم إلا بعد أن طلب الحاكم العام الجنرال شارون ذلك من رئيس الجمهورية، إذ أخبره أنه لا يوجد في الجزائر أي مدرسة لتعليم الأهالي العلوم العقلية كالنحو والفقه والتوحيد⁽¹¹⁾.

والملفت للنظر في هذه المدارس الثلاث هو توزيعها على العمالات الثلاث، وهنا يتساءل الدارس عن السر في ذلك؟ خاصة وأن المبشر لم توضح الهدف من تخصيص مدرسة واحدة لكل عمالة، فهذا التوزيع لم يكن اعتباطيا من المسؤولين، إنهم راغبون في أن تكون حظوظ العمالات متساوية في ذلك، وحتى لا تضطر أي عمالة إلى جلب (علماء) مختصين في الشؤون الدينية من العمالات الأخرى أو من الخارج، كما أنهم حريصون على أن تكون هذه المدارس داخل المناطق المكتظة بالأهالي.

والملاحظ كذلك أن المدن الثلاث المختارة عريقة، وخاصة في ميدان العلم، فتلمسان مشهورة بمساجدها ومدرستها القديمة مثل سيدي بومدين والتي تعد من أكبر المدارس التعليمية الموجودة في المغرب العربي، لهذا تقرر أن يكون مقر مدرسة تلمسان داخل مسجد سيدي بومدين ذاته⁽¹²⁾، ونفس الشيء يقال عن قسنطينة المشهورة بمدرسة سيدي الكتاني⁽¹³⁾، والتي اتخذت مقرا للمدرسة

الجديدة⁽¹⁴⁾، أما عن مدرسة المدية فقد تم تحويلها إلى البلدة حوالي سنة 1855م، ولقد حرصت الإدارة الاستعمارية أن تكون هذه المدارس بالقرب من المساجد "وهذه المدارس يجب أن تكون بجانب الجوامع كما كانت في السابق"⁽¹⁵⁾، وهذا حتى تعطي لها الطابع الديني البحت، وحتى لا ينفرد منها الأهالي.

وعن كيفية تنظيم هذه المدارس كتبت المبشر تقول⁽¹⁶⁾ إنّ كلّ مصاريفها تكون على حساب الدولة المسؤولة المباشرة عليها، إذ تم تخصيص ضباط من المكاتب العربية لتفتيشها، ويكون هؤلاء مرفوقين ببعض المشايخ الماهرين في اللغة العربية كالنحو وغيره يختارهم الحاكم العام، إلا أن المبشر لم تشر إلى الشروط الخاصة بكيفية الالتحاق بهذه المدارس، وربما يعود ذلك إلى كون الإدارة الاستعمارية لم تحدد في البداية أي شرط خاص بذلك، فالمدارس مفتوحة لكل الراغبين في متابعة دراستهم فيها عدا شرطاً واحداً هو معرفة الكتابة والقراءة، والالتحاق بإحدى المدارس لا يتم إلا بعد تقديم طلب للمكتب العربي كي يوافق عليه حاكم المنطقة، ولم يكن هناك أي شرط خاص بالسن، إذ لاحظ أحد المفتشين في السنوات الأولى لتأسيس هذه المدارس أن بعض التلاميذ تتجاوز أعمارهم الأربعين عاماً⁽¹⁷⁾، وكانت مدة الدراسة فيها ثلاث سنوات، إلا أن الوضع لم يدم طويلاً، بحيث أصبحت لا تستقبل سوى التلاميذ الصغار، وكانت تجرى لهم امتحانات قبل

الالتحاق بمقاعد الدراسة، ولقد بقيت الدراسة فيها مجانية إلى غاية 1859م، إذ كانت الإدارة الاستعمارية تخصص لكل مدرسة منحة تقدر بـ 1000 فرنك سنويا توزع على العشرة الأوائل، أي لكل تلميذ 100 فرنك⁽¹⁸⁾.

أمّا المواد المدروسة في هذه المدارس فكانت في البداية هي التوحيد والفقہ والنحو، إلا أنه في سنة 1863م تم تعديل المرسوم المنشئ للمدارس (30 سبتمبر 1850) بمرسوم آخر، أضاف مواد جديدة إلى جانب المواد القديمة، وهي الفرنسية، وعلم الحساب، والهندسة، والتاريخ، والجغرافية⁽¹⁹⁾ فالإدارة الفرنسية بهذا الشكل أرادت أن تعطي لهذه المدارس طابعا عصريا في نظرها، إذ اقتربت بها من التعليم الذي كان سائدا في المدارس العربية الفرنسية.

ولقد ذكرت المبشر أن هيئة الإدارة والتدريس في هذه المدارس مشكلة على النحو التالي: على كل مدرسة مدير وهو في الوقت ذاته مدرس فيها وراتبه السنوي يقدر بـ 2100 ف، بالإضافة إلى هذا هناك مجموعة من المدرسين والراتب السنوي لكل مدرس هو 1500 ف، إلا أن المبشر لم تشر إلى عدد المدرسين المعيّنين في كل مدرسة، ولكن المرجح أن عددهم ثلاثة بما فيهم المدير⁽²⁰⁾، وهذا اعتمادا على عدد المواد المدرسة، كما كان لكل مدرسة حارس وراتبه السنوي 600 ف، ويقوم وزير الحربية بتعيين المدير والمدرسين، بناء على وصية من الحاكم العام، أما الحارس فيعيّنه

حاكم العمالة ، وذلك بناء على توصية من مدير المدرسة ، وأما عن كيفية اختيار المدرسين فالجريدة لم تذكر لنا أي شرط خاص بذلك⁽²¹⁾ .

والملاحظ أن الجريدة لم تذكر لنا سوى اسم مدير واحد من مدرء المدارس الثلاث وهو السيد الشاذلي القسنطيني ، وكان سي الشاذلي - كما كان يسمى - قد ولد في قسنطينة سنة 1805م⁽²²⁾ ، وتربى ونشأ فيها ، حيث تلقى علومه على مشاهير علمائها عندئذ ، فقرأ الفقه والحديث واللغة والأدب والخطابة والحساب ، ومن أبرز المهام التي تولاهها الشاذلي مهنة القضاء أيضا تم تولى إدارة مدرسة سيدي الكتاني منذ تأسيسها في 1850م وبقي فيها إلى وفاته سنة 1877 وقد تولى إدارة المدرسة بطلب من إسماعيل أوربان الذي كان قد عرف الشاذلي في قسنطينة ويذكر الأستاذ أبو القاسم سعد الله أن سي الشاذلي كان مختارا بين مرتب القضاء ، ومرتب إدارة المدرسة ، ولكنه في النهاية قبل الأخير دون أن نعرف ما إذا كان قد اضطر إلى ذلك اضطرارا أو اختاره عن طيب خاطر⁽²³⁾ .

ولقد ذكرت (المبشر)⁽²⁴⁾ أنه عندما تولى سي الشاذلي إدارة هذه المدرسة ضم إليها كلا من الشيخ محمد المكي بن البوطالبي⁽²⁵⁾ ، والسيد أحمد المبارك للتدريس معه ، كما أنه جلب

إليها التلاميذ من كل أنحاء عمالة قسنطينة، وكان عددهم لا يقل عن الأربعين تلميذا كل سنة.

المدارس العربية -الفرنسية:

لقد تم إنشاء هذا النوع من المدارس بمقتضى المرسوم الرئاسي الصادر بتاريخ 14 جويلية 1850م، والذي نشرته المبرش في عددها ليوم 15 أوت 1850م، وهو ينص على فتح مجموعة من المدارس في أنحاء عديدة من القطر الجزائري للذكور والإناث، والهدف منها هو تعليم اللغة الفرنسية والعربية وعلم الحساب، وكيفية استعمال الأكيال والموازين للذكور والخياطة للإناث.

أما فيما يخص هيئة الإدارة، والتدريس فهي تتكون من مُعلمين أحدهما فرنسي وهو مدير المدرسة، والآخر مسلم أهلي يكون مساعدا له، ويعينهما الحاكم العام باقتراح من حاكم المنطقة التي توجد بها المدرسة، ويشترط في المعلم الفرنسي أن تكون لديه شهادة نجاح في الامتحان الخاص بالمتربين، كدليل على إتقانه اللغة العربية، أما المدرس الأهلي فيجب عليه أن يحضر شهادة خاصة من المفتي، أو القاضي على أنه ضليح في العلوم الدينية واللغوية، وأجرة المدرس الفرنسي - وهو مدير المدرسة في الوقت نفسه - هي 1200 ف سنويا، أما المدرس الأهلي فأجرته 200 ف. ويمكن للحاكم العام أن ينعم عليهما بمكفأة سنوية بشرط ألا

تتجاوز نصف راتبهما، هذا بالنسبة لمدارس الذكور، أما مدارس الإناث فلكل مدرسة مُدرّستان إحداهما فرنسية والأخرى جزائرية - والتسمية الأخيرة في نظري تسمية نظرية فقط - لأنّي لا أظن أنّ هناك جزائرية قد وصلت إلى مستوى مدرسة في تلك الفترة - ولتعيينها يجب أن تتوفر الشروط التي ذكرناها سابقا والخاصة بمدرسي مدارس الذكور، وأجرة المدرّسة الفرنسية هي 1000 ف سنويا والجزائرية 500 ف.

وإلى جانب هذه المدارس الخاصة بالصغار هناك مدارس للكبار أيضا، وهذا في كلّ من الجزائر ووهران وقسنطينة، وكانوا يتعلمون فيها اللغة الفرنسية على يد ثلاثة مدرّسين يتقنون العربية، وذكرت المبشر أنّه كلما اتضحت أهمية هذا النوع من المدارس فإنّ الإدارة الحاكمة سترفع من عددها، وكانت الدراسة في هذه المدارس ثلاثة أيّام في الأسبوع، وتدرس خلالها اللغة الفرنسية وعلم الحساب وعلم التاريخ والجغرافية⁽²⁶⁾.

ولقد وضعت هذه المدارس تحت الإشراف المباشر لحكام المناطق التي توجد بها، وهم مسؤولون على كتابة تقرير فصلي للحاكم العام الذي يقوم بإرساله إلى وزير الشؤون الحربية. والتعليم في هذه المدارس كان مجانيا في السنوات الأولى، حسب ما ورد في المبشر، إلاّ أنّه لم يكن إجباريا⁽²⁷⁾.

وكانت الإدارة الاستعمارية فيما يبدو جد حريصة على نشر هذا النوع من التعليم، والدليل على ذلك هو عدد المدارس التي فتحتها في ما بين 14 جويلية و6 أوت 1850م، فلقد فتحت ست مدارس للذكور في كل من الجزائر وقسنطينة ووهران وعنابة ومستغانم، أمّا الإيانات فقد فتحت لهنّ أربع مدارس في كل من الجزائر وقسنطينة ووهران وعنابة⁽²⁸⁾.

وتوالى بعد ذلك فتح هذا النوع من المدارس، وكانت جريدة المبرشر حريصة على ذكر المدارس الجديدة التي يتم فتحها، فذكرت مثلا في عددها ليوم 1 سبتمبر 1851م أنّه تمّ إنشاء ثلاث مدارس لتعليم اللغتين في عمالة قسنطينة. الأولى في الجامع الأعظم وهي خاصة بالكبار، والثانية بجامع سيدي محمد للصبيان والثالثة في سيدي الرماح للبنات⁽²⁹⁾.

والملاحظ أن المدارس العربية الفرنسية كانت مفتوحة لاستقبال الأهالي والمعمرين على حد سواء، ولا شك أنه من أبرز وأهم هذه المدارس تلك التي فتحت الجزائر في والمعروفة باسم (المدرسة السلطانية) أو (الكوليج الإمبراطوري)، والتي أمر الإمبراطور نابليون نفسه بتأسيسها بمقتضى المرسوم الصادر يوم 14 مارس 1857م.

إن فكرة تأسيس المدرسة السلطانية تعود إلى سنة 1846 حسب ما رواه شارل فيرو الذي يقول أنه خلال هذه السنة كان السيد بيرون⁽³⁰⁾ Perron - الذي عين فيما بعد مديرا للمدرسة - يقضي إجازته السنوية في باريس وفي الوقت نفسه كانت الحكومة الفرنسية تفكر في إنشاء مدرسة ثانوية للطلبة الجزائريين (الأهالي) في باريس فاقترحت هذه الفكرة على بيرون. وطلب منه أن يتولى إدارة المدرسة، فوافق على ذلك ولكن هذا المشروع أجل إلى أجل غير مسمى بعد قيام ثورة 24 فيفري 1848، وبعد أن مل بيرون من الانتظار قرر العودة إلى مصر سنة 1853 حيث كان يعمل بها كأستاذ في مدرسة الطب المصرية. ولم يتم إحياء مشروع المدرسة إلا بعد مرور عشر سنوات عليها، إذ تحقق على يد الحاكم العام راندون⁽³¹⁾ ولكن في الجزائر وليس في فرنسا⁽³²⁾.

ولقد وضع قانون خاص بهذه المدرسة نشرته المبشر يوم 15 أبريل 1857 وأهم ما جاء فيه أن هذه المدرسة ستضم بداخلها 150 تلميذا، والتعليم فيها شبه مجاني إذ تم تقييم عدد التلاميذ إلى ثلاث مجموعات فيما يخص مصاريف المدرسة وهي كمايلي:

- المجموعة الأولى تضم 45 تلميذا تكون مصاريفهم بالكامل على حساب الدولة.

- المجموعة الثانية تضم كذلك 45 تلميذا تدفع عنهم الدولة ثلاثة أرباع المصاريف والباقي يدفعونه هم.

- المجموعة الثالثة وتتكون من 60 تلميذا تدفع عنهم الدولة نصف المصاريف وهم يدفعون الباقي.

والدراسة في هذه المدرسة مفتوحة لكل من يرغب في ذلك من الأهالي والأوروبيين بشرط أن يكون سن التلاميذ الراغبين في الالتحاق بهذه المدرسة يتراوح ما بين تسع سنوات وإثنتي عشر سنة⁽³³⁾ وعند انتهاء مدة الدراسة تجرى للتلاميذ امتحانات في جميع المواد التي درسوها وهي اللغة الفرنسية والعربية والتاريخ والجغرافيا والرياضيات والعلوم الطبيعية والرياضة البدنية، وكذلك الدين الإسلامي، وتمنح للتلميذ الناجح إجازة تقوم مقام شهادة البكالوريا - وهذا حسب ما ورد في القانون الخاص بهذه المدرسة - وهو القانون الذي يعتبر هذه الإجازة: "لا بدّ منها لكل من يطلب وظيفة بالبلاد الجزائرية من طرف وزير الحربية"⁽³⁴⁾.

ونظرا لأهمية المدرسة السلطانية (الكوليج الإمبراطوري) ارتأت الإدارة الفرنسية توسيع هذا النوع من المدارس في الجزائر، وهذا بمقتضى المرسوم الصادر يوم 16 جوان 1865 القاضي بإنشاء مدرستين أخريين على شاكلة (الكوليج الإمبراطوري) في كل من قسنطينة ووهران وهذا ما كان يطالب به إسماعيل أوربان وبيرون،

وبالفعل تحقق ذلك في قسنطينة عندما فتحت هذه المدرسة يوم 1 جانفي 1867 والتحق بها 112 تلميذا من بينهم 108 من الأهالي⁽³⁵⁾.

وبعد سقوط النظام الإمبراطوري في فرنسا وتغيير نظام الحكم في الجزائر تم إلغاء (الكوليج الإمبراطوري) وذلك بمقتضى المرسوم الذي أصدره دوغيدون De Gueydon أول حاكم عام مدني في الجزائر، بتاريخ 28 أكتوبر 1871 وتم توزيع تلاميذة الكوليج على مختلف المدارس الجزائرية.⁽³⁶⁾

مدارس تخريج المدرسين:

نظرا لشعور الإدارة الاستعمارية بحاجتها الماسة إلى مدرسين ليدرسوا في المدارس التي أنشأتها في الجزائر، ارتأت أن تقوم بفتح مدرسة خاصة بتكوين المدرسين، وبالفعل قام الإمبراطور نابليون بإصدار مرسوم بذلك في 4 مارس 1865م⁽³⁷⁾، وكان ذلك نتيجة للتقرير الذي رفعه وزير الحربية للإمبراطور في بدايات 1865، حيث عرض عليه مشكل نقص عدد المدرسين الذي تعاني منه الجزائر، وهذا مع التزايد المضطرد لعدد المدارس⁽³⁸⁾.

لقد شرع في تنفيذ ما جاء في المرسوم الإمبراطوري ابتداء من العام الدراسي 65-1866م نشرت المبشر إعلانا تخبر فيه الأهالي عن فتح سجل في مكتب مدير المدارس والشؤون الدراسية في الحكومة العامة بهدف السماح للراغبين في الالتحاق بالمدرسة

ليصبح مدرسا بتسجيل أسمائهم، تحضيرا للامتحان الذي سيجري في هذا الشأن⁽³⁹⁾.

كما أعلنت المبشر عن الشروط التي يجب أن تتوفر في الراغبين في المشاركة في الامتحانات⁽⁴⁰⁾ وهي: أن يكون سن المترشح ما بين 16 و22 سنة، وأن يستظهر شهادة الميلاد ومكان النشأة، وشهادة طبية تثبت أنه خال من كل الأمراض وخاصة المعدية، وحاملا لشهادة إنهاء الدراسة في إحدى المدارس العربية الفرنسية، وأن يوقع على تعهد يلتزم بمقتضاه ممارسة مهنة التدريس لمدة 10 سنوات وأن تكون له شهادة حسن السيرة والسلوك من مدراء المدارس التي درس بها ومن القيادات العربية الموجودة في المنطقة التي يسكن فيها.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه ورد في المرسوم الإمبراطوري القاضي بإنشاء هذه المدرسة أن يكون عدد المقبولين لمتابعة دراستهم في المدرسة هو ثلاثين طالبا وهم موزعون على النحو التالي: 10 بالنسبة للأهالي، و20 بالنسبة للمعمرين⁽⁴¹⁾، رغم كون هؤلاء أقلية بالنسبة لعدد السكان الجزائريين، وهنا نلاحظ مدى تفضيل المعمرين على الأهالي، مما يعتبر دليلا قاطعا على تخوف الإدارة الفرنسية من العنصر الأهلي مهما كان موقفه تجاه هذه الإدارة.

أهداف التعليم الفرنسي في الجزائر:

كان التعليم ولا يزال الأساس الحقيقي لأي تقدم وتطور في الحياة البشرية، ولكن هل كان التعليم الفرنسي في الجزائر كذلك؟ إننا نعلم أن الإدارة الاستعمارية فتحت عددا من المدارس، إلا أنه لم يتحقق أي تقدم من ذلك بل لم يتحقق حتى الهدف الأول المنشود من وراء التعليم، ألا وهو القضاء على الأمية، إذ كانت نسبة المتعلمين من الأهالي سنة 1901م حوالي 38% بينما كانت في وسط المعمرين تقدر بـ 84% وهو فرق لا يحتاج إلى تعليق⁽⁴²⁾.

فما السر في ذلك؟ هل يرجع إلى مقاطعة أغلبية الأهالي للتعليم الفرنسي أم هناك سبب آخر؟ لا شك أنه إلى جانب امتناع أغلبية الأهالي عن متابعة التعليم الفرنسي - كما سنرى ذلك فيما بعد - توجد عوامل أخرى كثيرة أدت إلى تفشي الأمية، وتتمثل في أن الإدارة الاستعمارية من خلال سياستها التعليمية التي اتبعتها حيال الأهالي كانت تسعى إلى تحقيق أهداف خاصة بمصالحها، ولم تكن إطلاقا تفكر في إخراج الأهالي من براثن الجهل والأمية، فهي لم تخطط في أي يوم من أيام وجودها في الجزائر لتوفير أي نوع من التعليم الناجع لصقل عقول الأهالي، وتهذيبهم وثقيفهم وتعليمهم تعليما يتماشى مع متطلبات وتطورات العصر، إذ من الخطأ أن يتبادر إلى الأذهان ولو للحظة واحدة أن فرنسا سعت

جاهدة لتعليم الأهالي كما تدعي ذلك الكثير من الكتابات المنتمة للمدرسة الفرنسية الاستعمارية وعلى رأسها جريدة المبشر.

وهنا يتساءل الدارس عن حقيقة التلاميذ الذين كانت تستقبلهم المدارس التي شيدتها الإدارة الاستعمارية في الجزائر؟ الملاحظ أن من خلال مختلف أعداد المبشر أن معظم التلاميذ الذين التحقوا بها أو الذين تخرجوا منها بعد نجاحهم في مختلف الامتحانات أو نالوا الجوائز، هم أولاد القيادات العربية بصفة عامة، إذ كانت تقدم لهم تسهيلات كثيرة، فمثلا المادة الثالثة من القانون الخاص بالمدرسة العربية الفرنسية المعروفة باسم (المدرسة السلطانية) تنص على أن الدولة لا تتحمل مصاريف التلاميذ الذين يزاولون دراستهم في المدرسة ما عدا أبناء الضباط وضباط الصف والقيادات العربية وأبناء الأهالي الذين قدموا خدمات للدولة الفرنسية⁽⁴³⁾، ومن بين أبناء القيادات العربية الذين زاولوا دراستهم في هذه المدرسة، طفلان للسيد محمد بن علي الشريف مرابط شلاطة⁽⁴⁴⁾، كما نلاحظ ذلك من خلال قائمة أسماء التلاميذ الذين قبلوا للالتحاق بهذه المدرسة سنة 1858م، والتي نشرها وزير الحربية في باريس يوم 11 فيفري، ثم نشرتها المبشر على صفحاتها يوم 15 مارس 1858م، كما نستنتج هذا، كذلك من خلال القوائم التي كانت تنشرها المبشر من حين إلى آخر، والخاصة بأسماء الحائزين على الجوائز في ختام كل سنة دراسية، إذ لا يوجد في أية قائمة من

هذه القوائم اسم لأحد أبناء الأهالي البسطاء، فكلهم من أبناء القيادات العربية⁽⁴⁵⁾.

وهذا يدفعنا إلى التساؤل عن السر الكامن وراء هذا؟ إن فرنسا كانت تهدف إلى تعويض الآباء بالأبناء ليقوموا بخدمة مصالحها وأهدافها في الجزائر، بل حتى هؤلاء كانت تتخوف منهم في أحيان كثيرة فكانت لا تسلّم لهم مهام التدريس إلا في حالات نادرة، وأصدق دليل على ذلك هو الشرط الذي وضعتة الإدارة الاستعمارية لكل من يرغب في الالتحاق بالمدرسة السلطانية كمدرس إذ لا يقبل إلا الفرنسيون أو من تجنس بالجنسية الفرنسية⁽⁴⁶⁾، ومن هنا نلاحظ تخوف فرنسا من تسليم مهنة التعليم لأي كان نظرا لخطورة هذه المهنة وتأثر التلاميذ بالمعلم.

ومن الأهداف الأساسية التي كانت الإدارة الاستعمارية تسعى إلى تحقيقها في الجزائر هو إيجاد نخبة أهلية متعلمة تعليما فرنسيا وتتنق اللغة الفرنسية إتقاناً جيداً، وذلك لإدراكها مدى أهمية اللغة وخطورتها في حياة الأمم والشعوب⁽⁴⁷⁾، لهذا كانت الإدارة الاستعمارية حريصة كل الحرص على تعليم اللغة الفرنسية للأهالي وهذا نستنتجه من خلال ما كانت تكتبه المبشر إذ ذكرت في عددها ليوم 1 جوان 1851م أن الإدارة الحاكمة قررت تقديم دروس خصوصية للأهالي بهدف تعليمهم اللغة الفرنسية وذلك في (دار خزانة كتب الجزائر)⁽⁴⁸⁾ الموجودة في العاصمة، وهذه

الدروس تقدم ثلاث مرات في الأسبوع وذلك أيام الثاني والرابع والسابع على الساعة الخامسة مساءً، بل إن الإدارة كانت حريصة على تدريس اللغة الفرنسية حتى في المساجد مثل ما حدث في أحد مساجد باتنة، إذ ذكرت المبشر يوم 15 أوت 1855م أنه تم الشروع منذ 10 مارس 1855م في تدريس اللغة الفرنسية في المسجد على يد مترجم المكتب العربي وهو مسلم، وذكرت أن عدد الحاضرين لتعلمها بلغ 22 تلميذاً وكلهم من أبناء الخيام الكبيرة.

إلى جانب اهتمام الإدارة الاستعمارية بتدريس اللغة الفرنسية للأهالي كانت في الوقت نفسه مهتمة بتدريس اللغة العربية للفرنسيين، لتحقيق جملة من الأهداف من وراء ذلك أبرزها التعرف على مختلف عادات وتقاليد الشعب الجزائري، وهذا الاهتمام يعود إلى السنوات الأولى من الاحتلال، فلقد قررت الإدارة الاستعمارية مثلاً رفع رواتب الموظفين الفرنسيين الذين يتعلمون اللغة العربية تحفيزاً لهم على ذلك⁽⁴⁹⁾، كما قامت بإنشاء جوائز سنوية للذين يتعلمون اللغة العربية من الفرنسيين سنة 1851م، كما أعلنت وزارة الحربية عن تفضيلها عاريف العربية في الوظائف المدنية وهذا سنة 1853م⁽⁵⁰⁾.

ولكن لا ينبغي علينا أن نفهم من هذا أن الإدارة الاستعمارية اهتمت باللغة العربية في الجزائر، بل على العكس حاربتها بكل الوسائل إذ وصل بها الأمر إلى اعتبارها لغة أجنبية، كما عملت

الإدارة على فرنسا كامل المحيط الجزائري، وعلى رأسها الإدارة والتعليم، إذ أصبحت الفرنسية هي اللغة الرسمية الوحيدة في الجزائر، وهذه الفقرة المأخوذة من قرار أصدرته السلطات الاستعمارية سنة 1849م يوضح لنا هذا بشكل بارز: "إن لغتنا هي اللغة الحاكمة، فإن قضاءنا المدني والعقابي يصدر أحكامه على العرب الذين يقفون في ساحته بهذه اللغة، وبهذه اللغة يجب أن تكتب جميع العقود وليس لنا أن نتنازل عن حقوق لغتنا، فإن أهم الأمور التي نعني بها قبل كل شيء هو السعي وراء جعل اللغة الفرنسية دارجة وعامة بين الجزائريين الذين عقدنا العزم على استمالتهم إلينا، وإدماجهم فينا وجعلهم فرنسيين"⁽⁵¹⁾.

بصفة عامة فإن الإدارة الاستعمارية من خلال سياستها التعليمية الأهلية كانت تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن لنا تحديدها فيما يلي:

1 - تعليم جماعة من الأهالي لتوظيفهم في خدمة مصالحها وأهدافها الخاصة في الجزائر.

2 - إن الغزو السياسي والعسكري يجب أن يكون مقترنا بغزو تعليمي معنوي وذلك بتحييب الدولة الفرنسية للأهالي، وحملهم بذلك على الاستسلام إلى حكمها وخدمة مصالحها عن طواعية.

3 - لم تقم بتعليم الأهالي تعليما حقيقيا لأنها أدركت مدى الخطورة التي يشكلها ذلك على مصالحها، فهي مارست تعليما بسيطا لأجل تسهيل عملية الاستعمار وشعارها في ذلك ضرورة تعليم الأهالي بدون تثقيفهم، تعليمهم تعليما يجعل منهم آلات صالحة في المعامل والحقول، بدون توسيع آفاقهم وأفكارهم.

4 - نشر التأثير الفرنسي ثقافيا وحضاريا من خلال زرع العديد من المدارس في الجزائر، وعلى رأسها المدرسة السلطانية التي افتتحت أبوابها سنة 1857م.

موقف الأهالي من التعليم الفرنسي:

إن كل هذا يدفعنا إلى التساؤل عن موقف الأهالي من هذا التعليم هل رضوا به، أم رفضوه؟ وما هي الأسباب التي دفعتهم إلى اتخاذ هذا الموقف؟ إن الدارس لمختلف أعداد (المبشر) يلاحظ نفور الأهالي من التعليم الفرنسي وخاصة في السنوات الأولى منه، ولا شك أن ذلك يعود إلى كونه غريبا عليهم، وخاصة اللغة الفرنسية، وهذا رغم حرص الإدارة الاستعمارية على إدخال بعض المواد التي كانت معهودة لدى الأهالي مثل الفقه والتوحيد، وعلى تعيين إمام في كل مدرسة ليصلي بالتلاميذ الصلوات الخمس وصلاة الجمعة⁽⁵²⁾، إلا أن الأهالي رأوا في هذا التعليم، وخاصة ذلك

المقتصر على تعلم اللغة الفرنسية وثقافتها، أنه وسيلة خطيرة لفرنسة أبنائهم، بل اعتقد البعض منهم أن تعلم لغة النصارى كفر وضلال⁽⁵³⁾ وكذلك غرابة اللغة الفرنسية، وعدم الربط بين التعليم والعمل والخوف من التنصير.

ومن الأدلة القاطعة على نفور الأهالي من التعليم الفرنسي لجوء الإدارة الاستعمارية إلى شتى الوسائل التي تجذب الأهالي إلى مدارسها، ومن بينها توزيع المكافآت على الذين يتفوقون في التعليم، حتى وإن كانت هذه المكافآت مدفوعة من (جيوب) أرباب الإدارة الاستعمارية، وهذا ما كشف عنه العقيد (دوريو) المسئول على الشؤون الأهلية في الحكومة العامة خلال الحفل الذي أقيم بمناسبة إجراء الامتحانات الخاصة بمدرسة تدريب أبناء الأهالي على اللغة الفرنسية خلال شهر أكتوبر 1852م والذي حضره الحاكم العام، ومجموعة من العلماء وأعيان البلاد - مسلمين ومسيحيين - حيث قال: "معشر المسلمين مراد البايك في هذا العمل خير أولادكم والمرجو من الآباء أن يبعثوا أولادهم إلى هذه المدرسة لينالوا الفخر الجميل كغيرهم، الذين وقفوا على أبنائهم في العلم"، وقال كذلك: "إن سعادة الوالي (المذكور) أنعم على كل تلميذ بجزء من خاصة أمواله، ولا شك يحصل للتلاميذ من هذا التأويل فوايد جزيلة، وبذلك يتقوى اللغة والمودة بين الجنسين، ويتزايد علم الصبيان شيئاً فشيئاً حيث تحقق للناس

منافع هذا الشأن ولا شك أن من لم يتعلم في صغره لم يتقدم في كبره. (54)

وقد أشارت الجريدة في عددها ليوم 22 أكتوبر 1864م إلى مدى إهمال الأهالي لتعليم أبنائهم، وترى الجريدة أن ذلك دليل على عدم اهتمامهم بما توليه الدولة لميدان التعليم: "لا كن (كذا) ياليت الناس استيقظوا باعتناء (كذا) في هذا الشأن حتى يرسلوا أولادهم للمدارس دون تردد كما يقع ذلك منهم أحيانا، ومن هناك للمدارس العظام فكم من فتى يلحقه الندم ذات يوم على إهمال أبويه له عوضا عن إرساله لتلك المدارس المفتحة (كذا) وإلى جانب للعامية " وإلى جانب أسلوب توزيع المكافآت على النجباء من أبناء الأهالي، هناك أسلوب آخر، وهو أسلوب الترهيب والتخويف من المستقبل بالنسبة لغير المتعلمين كما لاحظناه في الفقرة الأخيرة.

لقد انتهجت الإدارة الفرنسية أسلوبا آخر شرعت في إتباعه مع بداية الستينات، وهو إرسال بعض التلاميذ الأكفاء والمتفوقين إلى بعض المدارس العليا بفرنسا حتى تقوم بغسل أمخاخهم، وتحويلهم إلى آلات طيعة لخدمة مصالحها وأهدافها، ومن أبرز الطلبة الجزائريين الذين أرسلتهم إلى فرنسا وتحدثت عنهم المبشر نذكر بلقاسم بن سديرة.

قالت المبشر أنه -بن سديرة هذا - من مدينة بسكرة تخرج من المدرسة السلطانية سنة 1863م، وذكرت أنه أبدى رغبة في الذهاب إلى باريس لمواصلة دراسته في مدرسة فرساي التي كانت خاصة بتكوين المدرسين، ولقد تحقق له ذلك كما أن وزير الحربية خصص له منحة طول مدة إقامته في باريس والتي دامت سنتين ونظرا لتفوقه على أقرانه في المدرسة قام مديرها بإرسال رسالة إلى الحاكم العام يهنئه فيها بنجاح بن سديرة، ويطلب منه أن يرسل إليه بكامل الطلبة الجزائريين النجباء لمواصلة تعليمهم في مدرسة فرساي ولقد عاد بن سديرة إلى الجزائر بمجرد ظهور نتائج الامتحانات النهائية في جويلية 1865م، وتم تعيينه أستاذا في مدرسة تكوين المدرسين بالجزائر⁽⁵⁵⁾.

ولقد أنجز بلقاسم بن سديرة الكثير من الدراسات خدمة للغة الفرنسية في الجزائر، إذ بلغ عددها حوالي سبعة كتب أهمها (دروس تطبيقية في اللغة العربية) و(دروس في الآداب العربية) و(دروس في اللغة القبائلية)، وله قاموس عربي -فرنسي، وقاموس آخر فرنسي -عربي، إلا أن الملاحظ على إنتاجه اللغوي هو تركيزه على "الدارجة الجزائرية" ويبدو أنه عمل ما في وسعه للابتعاد على اللغة العربية الفصحى بهدف ضرب هذه اللغة، فمثلا إذا أخذنا كتابه (دروس تطبيقية في اللغة العربية) (cours pratique de langue Arabe) المطبوع في الجزائر سنة 1891م نجده يقوم بحملة

دعائية للغة الفرنسية من الصفحة الأولى، على حساب اللغة العربية، حيث يخاطب التلاميذ قائلًا: "إن اللغة الفرنسية هي لغتكم الأم، لقد بدأت في الاستماع إليها منذ اليوم الأول الذي ولدت فيه" فهذا دليل على مدى تأثير الثقافة الفرنسية على هذا الشخص حتى أصبح يتكرر للغة الأصلية التي رضعها مع حليب أمه، وهي اللغة العربية، وبدون شك فإن الكتاب المذكور موجه إلى التلاميذ الفرنسيين والأهالي معا.

إلا أن أبرز الأدلة على مدى نفور الأهالي من التعليم الفرنسي، وحرص الإدارة الاستعمارية على جذبهم إليه هي تلك المقالة التي كتبها أحد محرري المبعوث، وهو محمد بن الشيخ علي بعنوان "نصيحة عمومية لأهل الحضر والبادية"⁽⁵⁶⁾، وفيها كشف عن مدى إهمال الأهالي للتعليم الفرنسي، وعدم اكتراثهم به لذلك رأى هو أن من واجبه: "أن ينقذهم بنبذة من فضل العلم.

استهل مقالته هذه بشرح الوضع الذي آل إليه الجزائريون من عدم الاهتمام بالتعليم: "وبعد لما الكثير من الناس في هذا الزمان يتراخون عن التعليم بخلا بأنفسهم وكسلا، أردت أن نوقضهم بنبذة في فضل العلم وشرفه، وذم الجهل وغوائله، لعلهم يتذكرون وتحيا قريحتهم للعلم كي يبلغوا ما يكملهم للرتب الإنسانية ومن المعلوم أن الشخص إذا لم يفهم الشيء المطلوب لا تتحرك دواعيه إليه، ومن جهل شيئاً عاداه، لأن العلم هو الخاصية التي يتميز بها

الإنسان عن سائر البهائم، فلفظ الإنسان مشتق من الإنس، والاستثناس يستلزم الألفة، ولا ألفة إلا بالمخالطة، ولا مخالطة إلا بالملائمة، ولا ملائمة إلا بالمعرفة، ولا معرفة إلا بالتعلم، والتعلم يؤلف بين العباد على اختلاف ألسنتها وطبائعها".

وبعد أن بين ما عليه الأهالي من نظرة من التعليم الحكومي، مخطئا وجهة نظرهم، محبا إليهم العلم بكل الأدلة ضاربا لهم الأمثلة بالنهضة الثقافية العلمية النشيطة في مصر منذ محمد علي باشا، وكذلك الأمثلة من القرآن الكريم و ببعض أقوال الأنبياء، وبما فعله بعض الأمراء والخلفاء في سبيل الحصول على العلوم والمعارف الأجنبية، في العصور الإسلامية المزدهرة، ويخلص إلى توضيح السبب الجوهرى الذى جعل الأهالي لا يقبلون على العلوم المعاصرة ويرغبون بالتالى عن اللغة الفرنسية معتقدين بأن العلم هو علم الدين وحده وما عداه فهو من لغو الحديث، بل إن البعض اعتبره كفرا، ونستشف ذلك من قوله: "مع أن أهله واثيون"، وذلك عندما علق على حديث الرسول صلى الله عليه وسلم الذى يقول فيه "أطلبوا العلم ولو بالصين"، فالكاتب يريد من ذلك أن يهون على الأهالي هذه الشكوى ويقلل من تحفظهم من الفرنسيين ومن لغتهم وعلومهم.

ثم ينتقل إلى الحديث عن اللغة الفرنسية، وأهميتها حتى يحببها للأهالي ويبين لهم لزومها لحياتهم بحكم احتكاكهم

بالفرنسيين باستمرار:"... كيف وقد صارت اللغة الفرنسية وكتابتها في هذه الأعصر وسيلة لا غنى عنها في العلوم على اختلافها، وسائر الصنائع وفنونها، خصوصا الطب والهندسة والحساب والتنجيم والجغرافيا والطبيعيات والرياضيات، وما يتفرع عنها ولا يتأتى الإنسان أن ينكر براعة أهل فرنسا في جميع هذه الفنون مع صناعة غريبة جديدة اخترعتها فلا يمكن الوصول إلى ما ذكرنا إلا باللغة الفرنسية وكتابتها لعدم وجود اللفظ العربي لسياقها".

ولعل الكاتب كان شبه متأكد من أن الأهالي لن يقتنعوا بكلامه بسهولة، لهذا اضطر إلى الاستشهاد بالأمثلة الواقعية المحسوسة من تاريخ الإسلام، فضرب المثل بما ترجم في عهد المأمون من علوم كالفلك وغيرها، وما قام به المتوكل من ترجمة بعض الكتب اليونانية، وذكر مجهودات عبد الرحمان الناصر الأندلسي في هذا المجال، واستشهد أخيرا بأحد الولاة المسلمين المعاصرين وهو محمد علي باشا، رغبة من الكاتب في الإقناع، وقصدا إلى التأثير، وفي آخر المقالة عاد الكاتب مرة أخرى ليذكر فوائد التعليم والتعلم في الصغر، وما على الآباء من واجبات نحو أبنائهم.

الإحالات

- 1 - أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي (الشركة الوطنية للنشر والتوزيع (الجزائر، 1981م) ج1، ص: 315-324.
- 2 - أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية (ش.ون.ت الجزائر، 1983م)، ج2، ص 62-63 شارل روبيير اجيرون: تاريخ الجزائر المعاصر (ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982)، ط2، ص 36.
- 3 - هي جريدة أصدرتها السلطات الاستعمارية الفرنسية بالجزائر باللغتين العربية والفرنسية، وكانت بمثابة الناطق الرسمي باسم الإدارة الاستعمارية الفرنسية بالجزائر، صدر عددها الأول بتاريخ 15 سبتمبر 1847م، واستمرت في الصدور إلى غاية 1929م.
- 4 - لقد أشرنا سابقا إلى أن الوضع التعليمي في الجزائر كان جيدا خلال العهد العثماني وهذا رغم عدم اهتمام السلطة العثمانية بذلك، ولكنها لم تمنع الناس من ممارسة التعليم والاهتمام به.
- 5 - Colonna, Fany , les Instituteurs algériens 1883.1939 (Paris 1975) p : 30.
- 6 - سعد الله: الحركة ... 62/2.
- 7 - المبشر: 15 أوت 1849.
- 8 - حيث عرفت الجزائر خلال هذه الفترة العديد من المقاومات الشعبية منها مقاومة الشريف بوبغلة في منطقة القبائل.
- 9 - أحمد توفيق المدني: كتاب الجزائر (المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984) ص. 300.
- Fany, p .30.
- Maurice, Poulard, l'enseignement pour les Indigènes en Algérie (Alger 1910) p.58.
- 10 - المبشر 16 أكتوبر 1850م، 15 نوفمبر 1850.
- 11 - المصدر نفسه.
- 12- Poulard, p :61-62.
- 13- أنشأها صالح باي سنة 1202هـ الموافق لـ 1778م.
- 14- المبشر 12 جوان 1861م.

- 15- المصدر نفسه: 15 نوفمبر 1850م.
- 16- المصدر نفسه.
- 17- Poulard, p. 60.
- 18- المبشر، 15 نوفمبر 1850م.
- 19- Poulard, pp. 63-64.
- 20 -لقد ارتفع عددهم بعد 1863م بسبب المواد الجديدة المضافة إلى المواد المدروسة سابقا، أنظر: المبشر 12 جوان 1861م.
- 21 -المبشر 15 نوفمبر 1850م. Poulard, p.64.
- 22 -المبشر 27 أكتوبر 1877م.
- 23 -وللمزيد من المعلومات عنه أنظر: أبو القاسم سعد الله: القاضي الأديب الشاذلي القسنطيني (م.وك، الجزائر 1985م) ط2.
- 24 -المبشر: 12 جوان 1861م، 27 أكتوبر 1877م.
- 25 -ذكرت لنا المبشر أنه كان مدرسا للفقهِ في مدرسة قسنطينية قضى جل حياته في الاشتغال بالتدريس، وهي المهنة نفسها التي كان يشغلها والده في وطن بوطالب بنواحي سطيف، شرع في ممارسة مهنة التدريس سنة 1815م وبقي فيها إلى غاية وفاته يوم 28 فبراير 1865م، ومن المهام التي تولاهها: قضاء المالكية سنة 1834م ثم مفتي المالكية وبعد احتلال قسنطينة عاد إلى ممارسة مهنة القضاء بطلب من الماريشال فالي، وذكرت الجريدة أن عمره كان 72 سنة عند وفاته، مما يعني أنه ولد سنة 1799م، المبشر 2 أفريل 1865م.
- 26 -المبشر 15 أوت 1850.
- 27 -المبشر 15 أوت 1850، والتدريس لم يبق مجانيا كما سنرى عندما سنتحدث عن المدرسة السلطانية.
- 28- Poulard, p. 87, Fany p. 205.
- 29 -أنظر أيضا على سبيل المثال الأعداد التالية: 15 نوفمبر 1851، 1 جويلية 1852، 22 أفريل 1864، وأنظر كذلك: Poulard pp.90-91.
- 30 -هونيقولا بيرون (1798 - 1876) مستشرق فرنسي تخصص في الطب وأثناء ممارسته للطب تعلم اللغة العربية، وتولى إدارة المدرسة السلطانية في الجزائر سنة 1857، وبعد سبع سنوات

- سمته الإدارة مفتشا عاما للمدارس العربية الفرنسية في الجزائر، أنظر عنه المجلة الإفريقية العدد 20 الصادر سنة 1876.
- 31 - الملاحظ أنّ القرار القاضي بإنشاء هذه المدرسة صدر في الوقت الذي كان فيه الحاكم العام متواجداً في باريس خلال شهري فبراير - مارس 1857.
- 32 -- Charles, Feraud, Les interprètes de l'Armée d'Afrique (Alger 1876), p.392-399.
- 33 - المبشر 15 جوان 1857.
- 34 - المبشر 15 أفريل 1857.
- 35 - Marcel Emerit, Les saint simoniennes en Algérie (Paris 1941), p.300-304.
- 36 - المصدر نفسه 303 - 304.
- 37 - المبشر 12 أفريل 1865. Poulard, p.92.
- 38 - المبشر 22 نوفمبر 1865 - 7 فبراير 1865
- 39 - المصدر نفسه.
- 40 - المصدر نفسه.
- 41 - Poulard. P. 92.-
- 42 - محمد ناصر: المقالة الصحفية الجزائرية 1903 - 1931 (ش.ون.ت، الجزائر 1978)، ج 2، ص 10.
- 43 - المبشر 15 أفريل 1857.
- 44 - المبشر 28 فبراير 1858.
- 45 - المبشر 15 فبراير 1854، 30 جويلية 1854، 30 جويلية 1856.
- 46 - المبشر 17 مارس 1867.
- 47 - أبو القاسم سعد الله، "الحاج ديكرارت والعباءة الدولية" (جريدة الشعب) يوم 24 ماي 1988، إبراهيم لونيسي: "الوجود الفرنكفوني في الجزائر بين الوهم والحقيقة" (جريدة الشعب) 22 مارس 1992.
- 48 - المقصود بها المكتبة العمومية.
- 49 - المبشر 15 فبراير 1850.

- 50 - أبو القاسم سعد الله: "المستشرقون الفرنسيون وتعليم اللغة العربية للأوروبيين في الجزائر (1830- 1914) دراسة نشرت على حلقات في جريدة الشعب، أيام 23 و26 ماي و1، 15 -16 جوان 1991.
- 51 - ساطع الحصري: حوليات الثقافة العربية (دار الرياض للطبع والنشر 1951)، المجلد 2، ص 473.
- 52 - أنظر المادة الثالثة عشر من القانون الخاص بالمدرسة السلطانية، المبشر 15 أفريل 1857.
- 53 - ناصر: 9/2.
- 54 - المبشر 15 أكتوبر 1852، والحاكم العام المقصود هنا هو الماريشال راندون، أنظر أيضا 22 أفريل 1864، 21 أفريل 1865.
- 55 - المبشر 22 أوت 1864، 22 أوت 1865.
- 56 - المبشر 25 جويلية 1867.